

الخيار

بين الأسواق والحكومات

إرشادات للاختيار

الإختيار ما بين الأسواق والحكومات أمر معقد، ولا يكون عادة ذا حدين. وعضاً عن الخيار القاطع القائل إما الأسواق أو الحكومات، هناك في العادة خيار بين مختلف الأشكال المختلطة ما بين الإثنين، وهناك درجات متفاوتة من حالة أو أكثر من حالات تخصيص المصادر. فإذا كان الخيار المفضل والمسيطر هو في صالح السوق، فلا بد أن يظل وسيظل هناك دور هام للأسواق (أي الحكومة) لأسباب تتعلق بسعة انتشار وحمية أتماط الفشل السوقي. ويرتبط هذا الدور بشكل خاص بإنتاج المصالح العامة المحضة (أي السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام) ، مثل الدفاع والأمن القومي، لإقامة الظروف القانونية والبيئية الأخرى، والمحافظة عليها، وهي الظروف الأساسية لأداء الأسواق ولتقديم الخدمات القائمة على إعادة التوزيع الضرورية وكذلك البرامج التي تشكل شبكة أمان للمجتمع والتي تعكس معايير «العدالة التوزيعية» والتي يكون ذلك المجتمع «راضياً عنها إلى حد كبير»^١.

ومن ناحية أخرى، إذا كان الخيار المفضل والمسيطر في صالح اتخاذ القرار التخصيصي عن طريق الوسائل اللاسوقية (أي عن طريق الحكومة) فلا بد أن يظل وقد يظل هناك كذلك دور هام للسوق لأسباب تتعلق بسعة انتشار وحمية الفشل السوقي. وحتى في الأنظمة المفترقة في المركزية، مثل تلك الموجودة في الصين والتي كانت موجودة في الإتحاد السوفييتي السابق ولا زالت في الجمهوريات التي ورثته، فإن النشاط السوقي لا بد وأن يظهر إما على شكل صفقات إقتصادية تتم تحت الأرض أو من خلال طرف ثانٍ في الظروف التي تكون السياسات الحكومية فيها بالغة الصرامة أو على شكل صفقات علنية استجابة لحوافز ذات قاعدة سوقية في الظروف التي تكون السياسات الحكومية فيها أكثر انفتاحاً (كما في الصين). وبعيداً عن معايير ونوايا الزعامات السياسية، فإن الحوافز التي تسببها النشاطات

المركزية ذات التنظيم اللاسوقي ستؤدي إلى التهرب والأسواق السوداء والأسواق الرمادية والسلوك السري شبه السوقي. وفي الحقيقة، فإن تجربة نهاية الثمانينات التي مرّت بها أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي قبل إنفراط عقده في عام ١٩٩٢، تدلّ على أن النزعة المتمثلة في طغيان السوق على التخصيص الذي تقوم به الحكومات هو أقوى من الإفتراضات التي كانت تقدم في الخمسينات والستينات والقائلة بقيام توجه تاريخي حتمي في الإتجاه المعاكس (أي في إتجاه الإقتصاديات المركزية).

وبالنتيجة فلن يجد أي من ميلتون فريدمان أو كينيت غالبريث، أو من المحتمل لأي منهما أن يجد أن حجم النشاطات السوقية أو اللاسوقية السائدة في الولايات المتحدة ملائمة لمزاجه أو للصيغ المفضلة لديه حتى مع أن الخيار المسيطر يميل لصالح السوق. وبالمثل فلا المصلحون السوقيون الملتزمون أمثال لاريسا بياشيفا (Larisa Piyasheva) ولا دعاة سيطرة قطاع الدولة أمثال إيفجنني ياسين سيجدون أو من المحتمل أن يجدوا أن المدى السائد للنشاطات اللاسوقية أو السوقية في روسيا ملائمة لمزاج أو للصيغ المفضلة لدى أي منهما .

وهكذا ففي حين أن الخيار بين الأسواق والحكومات هو مسألة تأكيد ومسألة درجات (وليس أمراً نوعياً مغايراً تماماً)، فإن هذه الإختلافات تصبح هامة جداً في تأثيرها على الأداء وكذلك على العدالة والأنظمة الإقتصادية والإجتماعية. ومن أجل ايضاح هذا الخيار، فإننا سنسوق عدة فرضيات ارشادية جرى اعتصارها من المناقشة السابقة.

وعند النظر في العصاراة الناجمة عن ذلك، فلا بد من تذكير القارئ أن هدف الكاتب في الفصول السابقة لم يكن اعطاء وقت مساوٍ للنظر في عيوب كل من الأسواق والأسواق. بل إن الهدف هو التأكيد، عن قصد، على أنماط الفشل اللاسوقي على إفتراض أن تشريح أنماط فشل السوق قد حظى في الماضي بالدراسة الواسعة والعلمية في الأدبيات الإقتصادية المتاحة، في الوقت الذي لم يجر فيه تحليل عيوب اللاسوق بنفس القدر.

الكفاءة الجامدة والكفاءة الدينامية

كآلية تخصيصية عامة، تعمل الأسواق بأفضل مما تعمله الحكومات، من وجهة نظر كل من الكفاءة التخصيفية (الجامدة أو الثابتة)، (ونعني بذلك تحقيق نسب أعلى ما بين المخرجات أو الإنتاج من جهة والمدخلات أو التكاليف من جهة أخرى) والكفاءة الدينامية (ونعني بذلك الإبقاء على معدل أعلى للنمو الإقتصادي بمرور الوقت). وتنزع أنظمة السوق

إلى كونها أكثر كفاءة في استخدام الموارد عند نقطة زمنية ما وأكثر ابتكاراً ودينامية وتوسيعاً بمرور الوقت. وبصورة عامة فإن مصادر وأتماط فشل اللاسوق تفوق مصادر وأتماط الفشل التي لا تكون أقل شأناً والمرتبطة بفشل السوق في نقطة زمنية ما وعلى المدى القصير. أما في الفترات الزمنية الأطول، فإن إنحراف أنظمة السوق عن الممارسات التسعيرية الأمثل يخضع للكفاءات غير التسعيرية التي تخلقها الحوافز السوقية والمنافسة.

وهناك عدة شروط، سبقت الإشارة الضمنية أو الصريحة لها في المناقشة الواردة سابقاً، ينبغي اضافتها إلى النتيجة المذكورة:

أولاً: إن هذا الإقتراح يفترض أن إنتاج المصالح العامة المحضنة - مثل الدفاع والنظام العام - يجري المحافظة عليها من قبل الحكومة. وفي ظل نظام السوق فإن من المحتم أن ينبجم عن فشل السوق مخرجات قاصرة لمثل هذه المصالح العامة بسبب طبيعتها «العامة» المتأصلة فيها. وثانياً، لا توجد هناك قاعدة لتقرير الحد الأدنى من النشاطات والمخرجات الحكومية بحيث يمكن الإنطلاق منها لتطبيق الإقتراح القائل بالمزايَا النسبية للسوق على اللاسوق. وعلى سبيل المثال، فإن هذا الإقتراح لا يمكن تطبيقه بقولنا لو حصلت الحكومة على مستوى يصل إلى ٣٠ بالمئة من إجمالي الناتج القومي للدولة، فإن الإقتصاد ككل سيكون أقل فاعلية - من حيث التخصيص والكفاءة - مما لو كان القطاع الحكومي ٢٨ بالمئة فحسب.

وزيادة على ذلك، لا يوجد مقياس بسيط أو متفق عليه لقياس حجم اللاسوق قياساً دقيقاً. فقد يكون الإنفاق الحكومي كجزء من إجمالي الناتج القومي صغيراً، ولكن التداخلات التنظيمية والإدارية والقانونية وأوجه السيطرة التي تمارسها الحكومة مع ذلك قد تجعل القدرة الفعالة للوصول إلى مختلف الجهات التي تحظى بها اللاسوق واسعة جداً فعلاً. وعلى النقيض من ذلك، فقد يكون القطاع الحكومي كبيراً نسبياً كجزء من إجمالي الناتج القومي، ومع ذلك تكون العديد من نشاطات الحكومة ذاتها خاضعة لنظام السوق. وعلى سبيل المثال، فإن جزءاً كبيراً من رصيد رأس المال قد يكون مملوكاً ملكية جماعية، ومع ذلك فإن طرق الإنتاج وبنيتها وحجمها قد تكون خاضعة لتنظيمات الأسواق التنافسية في الإقتصادات المفتوحة الموجه عالمياً نحو السوق. وعندئذٍ قد تُطبق المنافسة الدولية والأسعار العالمية نفس النوع من النظام والحوافز التي قد تطبق على القطاع الحكومي الأصغر والقطاع الخاص الأكبر. ويعطي اقتصاد السويد في الستينات مثلاً مثيراً على هذا الإحتمال. ومع تحول (وإذا ما تحول) الإقتصاد العالمي إلى المزيد من الإفتتاح والمنافسة فقد تصبح اقتصادات

دولٍ معينة أكثر توجهاً نحو السوق حتى لو ظل حجم القطاع اللاسوقي، كما يجري قياسه في العادة، بدون تغيير أو حتى لو ازداد هذا الحجم.

وأخيراً يتوقف إعتبار الخصائص المرتبطة بالكفاءة الدينامية - ونقصد النمو الأسرع والابتكار والتغيير والمرونة - أهدافاً مرغوباً فيها أو أخطاراً لا تبعث على الاستقرار في عيون وقلوب وعقول حملة الأسهم. وحيثما يفضل النمو الأقل سرعة على النمو الأسرع، سواء أكان ذلك بهدف حماية البيئة أو بسبب الضغوط الإجتماعية التي يقال إنها تتولد عن النمو السريع، فإنه قد يفضل أن يكون هناك قطاع لاسوقي أكبر على قطاع أصغر منه. وبهذا الصدد فإن من الجدير بالإهتمام ومما له مغزاة أن خطة التنمية في الصين في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ قد اختارت عن عمد سياسة «النمو المحدود»، بدلاً من النمو الأكثر سرعة، كهدف مفضل من أهداف السياسة القومية. وعند إقرار أهداف خطة الخمس سنوات السابعة للصين، قالت اللجنة المركزية إن «من الضروري تحديد معدلات النمو المعتدلة هذه للحد من معدلات النمو المفرط الجاري حالياً» لمصلحة «الإصلاح الشامل والسلس»^٢.

وزيادة على ذلك، فإن تفضيل النمو المعتدل لا يقتصر على زعامة الصين الشيوعية وحدها. فقد جرى وضع مثال شبيه بذلك على يد الأحزاب التي ظلت مؤثرة على السياسة الداخلية في المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا والنرويج والسويد. وفي كاليفورنيا ظلت المبادرات المناهضة للنمو قضايا نشطة في السياسة المحلية في الثمانينات من خلال الإستفتاءات العامة التي كانت تسعى لكبح النمو بالمطالبة بفرض القيود على الكثافة التجارية والمناطق السكنية وعلى غيرها من الخدمات العامة.

إعتبارات العدالة

من وجهة نظر العدالة أو الإنصاف، فإن لكل من أنظمة السوق واللاسوق نقاط ضعف خطيرة خاصة بكل منهما. فالأنظمة السوقية لا تضمن العدالة (بمعنى المساواة المعقولة في الفرص المتاحة)، على الرغم من المزاعم التي تقول أحياناً إنها تفعل ذلك. فمن ناحية، فإن العملية السوقية اللاشخصية والموضوعية نسبياً والتي تقوم على غربة الأشخاص، وكذلك الأفكار، تؤدي إسهاماً كبيراً للعدالة، وبخاصة بالمقارنة مع الإبتكارات المؤسساتية الناقصة الأخرى لأداء هذه المهام. ومن ناحية أخرى، تظهر عدم العدالة بسبب البدايات المختلفة والمواهب المختلفة التي يجلبها معهم الأشخاص الذين يحتلون مراكز مختلفة إلى

العملية السوقية القائمة على تصفية الأشخاص والتي لا يهتمها الأشخاص في حد ذاتهم والقائمة كذلك على درجات متفاوتة من حسن الحظ أو سوء الحظ الذي قد يواجهه العاملون فيها. وجميل أن يكون للمرء أبوان من ذوي الثراء وأن يعيش في بيت سعيد مستقر، أو يستفيد (المرء) من فرصة تعليم فيها الكثير من التحدي والفائدة، وأن يلتحق بإحدى المدارس أو الكليات المرموقة، أو أن يكون موهوباً وله أصدقاء من ذوي النفوذ، أو أن يستفيد من الغذاء الصحي المتوازن، أو غير ذلك مما شابه. ولكن السوق لا يضمن أن مثل هذه المواهب والعطايا ستمنح للجميع بدرجة عادلة أو توزع عليهم بطريقة عشوائية.

ومع ذلك فالأنظمة اللاسوقية هي الأخرى مليئة أيضاً بالعيوب فيما يتعلق بمقياس العدالة. فالعشوائية والتفاهة والمحسوبة والتأخر في إتخاذ القرارات البيروقراطية هي كلها من خصائص المؤسسات اللاسوقية أكثر مما هي من خصائص المؤسسات السوقية. وبالنتيجة، كلما اتسع نطاق دور المؤسسة اللاسوقية - كما هي الحال في الأنظمة الجماعية مركزية التخطيط - كلما زاد انتشار مثل هذه الخصائص. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن السلطة الذاتية النسبية للمسؤولين الرسميين هي التي تترأس العملية اللاسوقية. وورطة الحلقة المفرغة القائمة على اللاعقلانية وعلى الجمود تنزع للتواجد في كثير من الأحيان في المؤسسات اللاسوقية لا في المؤسسات السوقية.

وباختصار، فإن الجهود اللاسوقية التي تهدف عن قصد إلى علاج أنماط ومجالات اللاعدالة المتولدة عن السوق هي نفسها غالباً ما تكون مرتبطة بلا عدالة مع أنماط ومجالات مختلفة. حقيقة إن من المؤكد أن قدرأ من التدخل والنشاط وإعادة التوزيع اللاسوقي هي من الأمور الضرورية لتخفيف عبء اللاعدالة القائمة في منح الفرص والنتائج الناجمة عن عدم كبح جماح القوى السوقية. وعلى أية حال، فإن القدر الذي يمكن أن يصل إليه هذا التدخل القائم على حسن النية بدون أن يجعل عملية الإصلاح أثناء ذلك سيئة أو لربما أسوأ من العلة التي يعالجها، هذا القدر يظل محدوداً بل وموضع جدل.

الأبعاد الاجتماعية والسياسية: المشاركة والمساءلة

من وجهة نظر المعايير الاجتماعية والسياسية، الأوسع مدى والأكثر غموضاً ولكنها ليست لذلك أقل أهمية، مثل المشاركة والمساءلة، فإن للحكومات في

الديمقراطيات التعددية، كما يفترض، بعض المزايا على الأنظمة السوقية المحضة.

إذ يستطيع المواطنون تنظيم وحشد قواهم الانتخابية من أجل جعل القوى السياسية تؤثر على مسار الحكومة. ويستطيع المواطنون المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إتخاذ القرار وصنع السياسات باستخدام القوة السياسية للتأثير على الممثلين التشريعيين والمسؤولين التنفيذيين الحكوميين.

وعلى نفس المنوال، فإن مساءلة الحكومة أمام الرأي العام تعمل من خلال قدرة الجمهور على مناهضة الأعمال الحكومية غير المرغوب فيها أو غير الملائمة عن طريق «طرده الأشرار» في الانتخابات التالية أو عن طريق الإبقاء على قدر معقول من التهديد بطردهم حتى يقوم هؤلاء «الأشرار» بمعالجة أخطائهم أو الحد من غلوائها.

وعلى الرغم من هذه الآليات، فإن كلاً من عمليتي المشاركة والمساءلة الحكوميتين تعملان عادة بصورة ناقصة ومتقطعة. وفي غالب الأحيان فإن أولئك الذين يظهرون كمشاركين ومسائلين فاعلين هم جماعات المصالح الخاصة - التي تشمل أو تمثل المنتفعين أو ضحايا البرامج، ولا تمثل المجتمع أو الصالح العام ككل. وهكذا، تتخذ المشاركة والمساءلة في مجال اللاسوق شكل الجهود المستهدفة من قبل أولئك الذين لديهم الوقت أو المال أو المصلحة في ذلك وبالتالي الخافز لمحاولة تشكيل حجم وإتجاه البرامج اللاسوقية. وكقاعدة عامة، يبدو أن المستويات الحكومية المختلفة - الفيدرالية وعلى مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي - تتسم بدرجات متفاوتة من المشاركة من قبل الجمهور العام والمساءلة أمامه. ويمكن صياغة هذه القاعدة كمبدأ حسن بنقيض المشاركة والمساءلة: إذ كلما تدنى المستوى الحكومي كلما كانت مشاركة الجمهور فيه أكبر وكلما كانت مساءلته أمام ذلك الجمهور أعظم شأنًا.

وعلى النقيض من هذا النظام اللاسوقي، فإن المشاركة الأولية للجمهور في السوق تتم من خلال الأساليب التحليلية للأبحاث التي تُجرى على السوق (ما هي السوق المتاحة لمنتج جديد معين أو خدمة جديدة معينة، ومتى ستتلور تلك السوق؟). أما المساءلة اللاحقة في الإطار السوقي فتعتمد على الدولار والتكلفة والعائدات لا على أصوات الناخبين أو العمل السياسي. فالجمهور يشارك في قرارات السوق عن طريق تحديد الشكل الذي سيدفع به دولاراته وعن طريق قوته الشرائية لا على الصوت وقيمه الانتخابية. وحتى يتمكن عمل ما

من البقاء على قيد الحياة في السوق، فإن هذا العمل مسؤول عن تغطية تكاليفه بالعائدات - التي تتوقف بدورها على مدى استجابة جمهور المشترين.

دور الحكومة في تحسين وتوسعة الأسواق

كما أشرنا فيما سبق، فإن الخيار ما بين الأسواق والحكومات ليس خياراً خالصاً أو خياراً ثنائياً بين أمرين، ولكنه يتوقف على الدرجة. وفي حين أن هذا الأمر المتعلق بدرجة الاختيار هام جداً، فإن وضع الخيار بين الإثنين بصورة صارخة من شأنه أن يخفي أمراً هاماً آخر - ونعني بذلك الكشف عن الفرص التي يمكن من خلالها أن تقدم كل من الحكومات والأسواق معاً بعض التحسينات على عمليات الأخرى منهما.

ويمكن أن نسوق عدة أمثلة لتوضيح الطرق التي يمكن للحكومة من خلالها إدخال التحسينات على أداء الأسواق:

* فالجهاز الإداري الحكومي يضم عشرات من الوكالات شبه المستقلة التي تتمتع بسلطات واسعة لتنظيم عمليات السوق التي لا تقيدتها قيود. وفي الأصل وفي الظاهر، فإن سلطة صنع القوانين لهذه الوكالات - على سبيل المثال اللجنة التجارية الفيدرالية ولجنة التأمينات والتبادلات واللجنة التجارية ما بين الولايات، ولجنة الإتصالات الفيدرالية وعشرات غيرها - كانت قد وجدت لتجنب فشل الأسواق الخاصة في إنتاج المخرجات الكفؤة والعادلة. أو الحد من ذلك الفشل ولقد آن الأوان لإعادة النظر فيما إذا كانت القوانين التي وضعتها هذه الوكالات قد تعيق في الوقت الحاضر، في بعض الحالات أو في ظل ظروف متغيرة، أكثر مما تعمل على تحسين عمليات السوق.

وعلى سبيل المثال، فوفق قانون الشركات الإستثمارية لعام ١٩٤٠ المعدل، فإن لجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC) تضع عدداً من القوانين المعقدة العديدة التي تحكم صناعة الصناديق المالية المشتركة التي تبلغ عدة مئات من بلايين الدولارات. وتشمل هذه القوانين رسوم التحميل وعمولات تقييم البضائع وأتعاب المستشارين المسموح بها في إصدار وتسويق وإدارة الصناديق المالية المشتركة. والنتيجة هي تيه من اللوائح المعقدة والمتغيرة والتي يستغرق تفسيرها وتطبيقها وفي بعض الأحيان الإلتفاف حولها كميات هائلة من الأوقات الثمينة للمحامين والمحاسبين والمديرين المتخصصين في هذا المجال. والنتيجة هي تكاليف صفقات ومعاملات متضخمة وكذلك أسواق أكثر جموداً وأقل فاعلية في هذا المجال.

لقد آن الأوان لتبسيط وتسهيل هذا التيه وأمثاله الملية بها اللوائح والتنظيمات والقوانين التي تكوئت مع الأيام والسنوات. وحالة الميزانية الصفرية لها ما يوازيها في المجال التنظيمي كذلك.

وفي حالة صناعة الصناديق المشتركة يمكن للجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC) أن تسهم في عملية الأسواق الأكثر كفاءة عن طريق إدخال مرونة واسعة في إختيار الرسوم المحلية، والأنعاب، ورسوم الممتلكات وإدخال متطلبات صارمة تقتضي الكشف الكامل والصریح للمعاملات أمام مشتري أسهم هذه الصناديق. وبذلك فإنه يمكن تبسيط التيه بدرجة كبيرة جداً، ويستطيع المستهلكون عندها اتخاذ قرارات بشأن الخيارات المطروحة أمامهم على ضوء المعلومات المقدمة ويمكن لسوق الصناديق المشتركة أن يعمل بكفاءة أكبر وبتكاليف صفقات ومعاملات أقل.

* والعملية التي يتم بها تحديد الأجور في العادة في الولايات المتحدة وغيرها من الإقتصادات الصناعية مفعمة بالنقائص السوقية. إذ غالباً ما تحدد الأجور عن طريق المساومة بين إتحادات العمال شبه الاحتكارية وأصحاب العمل الذين لا تسير المنافسة بينهم بصورة كاملة. ومستوى الأجور، بما في ذلك التكاليف الصحية وغير ذلك من رزمة الفوائد الأخرى الجانبية، لا يحدد في العادة بالنسبة للتغيرات أو الإنتاجية أو الربحية بل بالنسبة للأقدمية وازدياد تكاليف المعيشة، مستقلة إلى حد كبير عن الأداء الإقتصادي. و «جمود» الأجور المعروف أو عدم مرونتها النسبية، الناجم عن هذه العملية يقود إلى أتماط العمل والإنتاج غير المستقرة بصورة متزايدة أكثر مما لو كانت أسواق تعمل بصورة أكثر اكتمالاً، ولو كانت الأجور أكثر ارتباطاً بالإنتاجية والربحية.

ولتحسين أداء أسواق العمل، اقترح مارتن وايزمان (Martin Weitzman) أن تحدد الأجور كنصيب من عائدات أصحاب العمل يجري التفاوض عليه بدلاً من أن يظل وفق مستوى ثابت يتم تحديده في معزل عن الأداء. وهكذا عندما ترتفع العائدات، فإن النصيب المحدد سيؤدي إلى أجور محققة أعلى، وعندما تندنى العائدات، فإن الأجور المثلثة في النصيب المحدد ستخفض تبعاً لذلك. وفي حين سيتم تحديد هذا النصيب مقدماً، فإن الأجور المحققة ستكون مرتبطة بالإنتاج والعائدات الفعلية. ومن هنا ستميل كل من العمالة والإنتاج إلى البقاء عند مستويات أعلى. وسيكون لدى أصحاب العمل حافز أقوى لزيادة العمالة في سنوات الرخاء وحافز أقل لتخفيض العمالة في سنوات النشاط القليل. وهكذا يمكن

الاستفادة من السعة الاستيعابية لكل من العمالة والمصانع بصورة أكثر إكتمالاً وأكثر كفاءة^٣. فلو أدى نظام «الأجور - وفق - الأنصبة» هذا في الحقيقة إلى تمكين أسواق العمل من الأداء بكفاءة أكبر من عملية تحديد الأجور التقليدية، فقد يكون من المناسب للحكومات أن تقدم مختلف أنواع الحوافز لتشجيع تطوير مثل هذا النظام - على سبيل المثال عن طريق نشر وتوثيق مختلف حالات تطبيق ممارسات دفع الأجور حسب الأنصبة؛ وعن طريق إدخال بعض التعديلات في معدلات الضرائب المطبقة على الدخل الناجم عن الأجور حسب الأنصبة في الحالات التي يؤدي توزيع الأنصبة فيها إلى تخفيض دخل أجور الأفراد بدرجة كبيرة عما كان عليه قبل تطبيق النظام؛ وعن طريق النظر لبعض التكاليف المضافة التي يحتمل قيامها بتحميلها لأصحاب العمل نتيجة لتجريب نظام الأجور حسب الأنصبة على أساس انها تكاليف غير مستردة للأبحاث والتطوير.

* ويسود سوق الرعاية الصحية بصورة خاصة العيوب التي تفرض تكاليف عالية وعدم كفاءة واسعة النطاق على الإقتصاد. والأمر المتناقض هو أن بعض هذه العيوب إنما نجمت عن الجهود المكثفة لجعل تقديم الرعاية الصحية ذاتها أكثر عرضة للضغوط السوقية التنافسية. وعلى سبيل المثال، فقد أدى تنامي مصادر المنافسة في مجال مختبرات التحليل وغيرها من الخدمات الطبية المساعدة إلى قيام عدد من الأطباء العاملين بتملك مصالح مالية في الشركات التي تقدم الخدمات الطبية المساعدة التي غالباً ما يوصون هم أنفسهم مرضاهم بالإفادة منها: مثل المختبرات التشخيصية ومراكز تصوير الطب الإشعاعي وعيادات التدريب على المشي ومراكز الجراحة ومراكز العلاج الطبيعي ووحدات الديليزة (الميز الغشائي)، ومثل ذلك من التسهيلات. ومن الواضح أنه سينجم عن ذلك تضارب في المصالح - عندما يعمل الأطباء في مجالي الطلب والعرض في آن واحد - كما أن هذا التضارب في المصالح له دلالاته. فقد يشجع ذلك ارتفاع التكاليف الصحية والإفراط في استخدام التسهيلات المتاحة لأن الأطباء أنفسهم سيجنون عائداً مربحة، وإن كان بصورة غير مباشرة، من هذه العملية. واحدى الطرق الخاصة بمعالجة هذا النوع من فشل السوق - والتي يطلق عليها النقاد إسم «التهديد الناجم عن الإمعان في العملية الإستثمارية» - في مجال المهن الطبية هي حض الأطباء أنفسهم على التمسك بأخلاق المهنة كوسيلة للقضاء على هذه الممارسات^٥. أما بالنسبة لأولئك المتشككين، بين ظهرانينا، من نجاعة هذا الحض والتحذير، فقد يلعب تدخل الحكومة، عندئذٍ دوراً هاماً. وعلى سبيل المثال، يتطلب القانون في كاليفورنيا، حالياً، أن

يكشف الأطباء عن أية أرباح مالية بجنونها من التسهيلات التشخيصية الحرة التي يحولون لها مرضاهم. كما جرى البحث في إصدار التشريعات التي تمنع مثل هذه الإحالات، سواء كشف الأطباء عن أرباحهم الناجمة عن ذلك أم لا، وذلك من قبل السلطة التشريعية في الولاية، وإن لم يصدر قانون بذلك بعد.

ومن الواضح، أنه في مثل هذه الأمثلة، أن هناك احتمال قيام فشل سوقي - على سبيل المثال، قيام الحوافز لإقامة الإمبراطوريات البيروقراطية من خلال المسائل الداخلية والتكاليف الفائضة (غير اللازمة) - للقضاء على الفشل السوقي القائم الناجم عن المؤثرات الخارجية السلبية والعيوب في السوق الطبي.

* ومثال آخر على إمكانية قيام العمل الحكومي بمساعدة وتوسعة أداء الأسواق يتعلق بصناديق التقاعد في الشركات. وفي هذه الحالة فإن الأداء المتحسن للأسواق المالية قد ينجم عن مراجعة وتخفيض اللوائح القائمة المتضمنة في قانون أمن مداخيل الموظفين المتقاعدين. وقد جرى سن هذا القانون لهدف ظاهر هو حماية صناديق التقاعد بحيث يتسنى للمتقاعدين المعنيين تلقي فوائد التقاعد المناسبة.

وتشكّل صناديق التقاعد مبالغ طائلة، كما تمثل مصدراً رئيسياً مستمراً لتكوين رأس المال في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية. ففي عام ١٩٨٩ بلغ إجمالي الموجودات في صناديق التقاعد الأمريكية الخاصة بالقطاع الخاص ما يقرب من تريليونين من الدولارات، تمثل ستة بالمائة من إجمالي الموجودات المالية القومية. ولتنظيم تراكم واستخدام هذه الأموال، أقرّ قانون أمن مداخيل الموظفين المتقاعدين عدة قواعد تتعلق بإجبار أصحاب العمل على تمويل صناديق التقاعد وتعلق كذلك بشروط إقامة مؤسسة ضمان فوائد التقاعد لتأمين الحماية للفوائد المالية لصناديق التقاعد. وعلى الرغم من أن نظام قانون أمن مداخيل الموظفين المتقاعدين ذو بنية لوائحية كبيرة الحجم وبالتالي ذو تكاليف تشغيلية إدارية كذلك، فإن بنية النظام تسمح، وفي الحقيقة تكاد تضمن، حدوث نقص خطير في أموال صناديق التقاعد في المجموع.

وعلى سبيل المثال، تسمح حرية الخيار التي تميز مختلف الأوضاع التأمينية في حسابات الشركات الخاصة بالإلتزام بدفع الفوائد، تسمح حرية الإختيار هذه للشركات أن تقتصر، بصورة غير واقعية، بحيث أن العاملين لن يتلقوا أية زيادات في أجورهم، وبالتالي زيادة الإلتزامات التقاعدية المترتبة عليها (أي على الشركات). ولذلك فإن هذا الافتراض يؤدي إلى

وضع تقديرات أقل من الحقيقة للإلتزامات المترتبة على معظم صناديق التقاعد التي تقضي بتمويل تقاعدات الموظفين في الفترة التي يقتربون فيها من التقاعد.

وبالإضافة إلى ذلك، لما كانت فوائد التقاعد مؤمنة لدى مؤسسة ضمان فوائد التقاعد، فإن الشركات نفسها ليست مسؤولة سوى مسؤولية إسمية لمثل هذه الإلتزامات الخاصة بصناديق التقاعد التي تعاني من نقص أموالها. وذلك لأن المخاطر الإضافية المتمثلة بنقص الأموال في الصناديق تُحال إلى مؤسسة ضمان فوائد التقاعد، والتي هي نفسها ليس لها سوى مطالب مالية محدودة لدى الشركات التي تقوم بعد ذلك بإنهاء خططها الخاصة بصناديق التقاعد التي تعاني نقص الأموال أو بكل بساطة يتبين أن تلك الشركات غير قادرة على الإلتزام بمهام صناديق التقاعد^٧.

وما يجعل هذا الموقف أكثر ضبابية، هو أن أقساط التأمين التي تتقاضاها مؤسسة ضمان فوائد التقاعد منخفضة جداً أولاً، ولا ترتبط بمخاطر التقاعد التي تختلف كثيراً جداً باختلاف الشركات المشمولة بنظام التأمين هذا ثانياً. ومنذ أن بدأت مؤسسة ضمان فوائد التقاعد في عام ١٩٧٤، تراكم عليها عجز مالي تشغيلي كبير، لأن دخلها من الأقساط لم يكن مناسباً لتغطية خسائرها نتيجة لإنهاء خطط التقاعد التي تعاني من نقص التمويل.

وقد أكد مان بنغ إسزوي (Man-Bing Sze) بالبحث التجريبي أن نظام التقاعد في القطاع الخاص يعاني ككل نقصاً كبيراً في التمويل وان هذه المشكلة هي «أشد قساوة من ذلك بكثير من الاعتقاد السائد ازاءها»^٨ وتتمثل إحدى الطرق الرامية لتخفيف وطأة ذلك في فرض قيود لوائحية أشد حدةً وأكبر مدى على عملية تشغيل صناديق التقاعد - على سبيل المثال تغيير الأوضاع التأمينية التي يتوجب على الشركات في هذا النظام اتباعها؛ أو في إدخال أقساط تأمين لتغطية الصناديق من قبل مؤسسة ضمان فوائد المتقاعدين تكون أعلى بكثير مما هي عليه حالياً والتي يمكن لها التمييز بين الشركات بصورة ملحوظة وفق درجة الخطر المرتبطة بالتزامات صناديق التقاعد السائدة والظروف المالية لكل شركة من الشركات التي يغطيها النظام.

ومن الواضح أن السير في هذا الطريق ينطوي، مع ذلك، على تكاليف بيروقراطية (إدارية) أكبر يتحملها كل من القطاعين الحكومي والخاص لتطبيق هذه القوانين الأكثر قساوة.

إلا أن هناك، على أية حال، طريقاً أخرى للحد من اللوائح القائمة لصناديق التقاعد ولمراجعة هذه اللوائح من شأنها (أي الطريق الأخرى) تمكين الأسواق المالية من العمل بكفاءة أكبر وفي الوقت ذاته تخفيض تكاليف اللوائح والقوانين الخاصة بضمان قيام نظام تقاعدي سليم ومعقول. فابتكارات السياسات التي اقترحها مان بنغ إسزري هي منح التقاعدات حق المطالبة الأولى في موجودات الشركات، وبالتالي استخدام نظام الأسواق المالية ذاتها لضمان أن الوعود الخاصة بالتقاعد يجري تنفيذها. وبعبارة أخرى، عندما تكون شركة ما ملزمة بتحمل مسؤولية التقاعد كاملة، فإن جميع موجودات الشركة ستكون خلف (أي تضمن) الإلتزامات المتأتبة على صناديق التقاعد الخاصة بها. عند ذلك، يصبح بالإمكان الإعتماد على السوق المالي في تقييم الخطر الذي يتعرض له مختلف الشركات وفق الإحتياجات التي تراكمت لدى الشركات فيما يتعلق بالتزاماتها إزاء صناديق التقاعد، وعندها ستقوم السوق بتخصيص تكاليف هذا الإلتزام من موجودات الشركات. وبعبارة أخرى، فإن القيمة السوقية لرؤوس الأموال العامة ستوائم نفسها وفق دخل أي شركة وصافي حجم ثروتها المتوقعة من التزاماتها التقاعدية.

ولكي يتم مثل هذا التغيير الرئيسي، ينبغي على الكونغرس أن يقوم بإصدار التشريعات المعدلة. ومتى ما تم ذلك، فإنه يمكن تبسيط لوائح قانون أمن مداخيل العاملين المتقاعدين وأن تأخذ الأسواق المالية في العمل بفعالية في المحافظة على نظام التقاعد.

* والنقطة الأساسية المشتركة في جميع الأمثلة السابق ذكرها يمكن ايضاحها بمثال واحد أخير في مجال التشريع الخاص بمناهضة التجميع الضخم للرساميل. فالبنية التشريعية والإدارية للتجميع الضخم للرساميل في الولايات المتحدة مصممة للحد من حدوث فشل السوق، إن لم نقل للقضاء عليه، وهو الفشل المتمثل على هيئة ممارسات إحتكارية ناجمة بسبب زيادة العائدات عن الحجم الطبيعي أو عن مصادر أخرى. وهكذا، فإن قانون شيرمان لمناهضة التجميع الضخم للرساميل (Sherman Antitrust Act) الخاص بعام ١٨٩٠ يجعل من تثبيت الأسعار للحد من التجارة عملاً قانونياً، كما يمنع قانون كليتون (Clayton Act) لعام ١٩١٤ ضم الشركات أو امتلاكها إذا كان ذلك «قد يؤدي إلى الحد من المنافسة» أو «قد ينزع إلى خلق الإحتكارات».

والهدف من شروط قانون مناهضة التجميع الضخم للرساميل هذه هو تجنب التركيز غير الطبيعي في أية صناعة من الصناعات على أساس أنه حتى لو كانت مكاسب الكفاءة على

المدى القصير سنتجم عن هذا التركيز، فإن هذه الكفاءة ستتعرض للمعوقات على المدى البعيد لأنه سيجرى خنق للمنافسة. ومن هنا، فإن البعض يرى أن التحقيق الكامل لإمكانيات الإقتصادات الكبرى ينبغي عدم السماح به على المدى القصير خشية حصول عدم كفاءة على نطاق أكبر من التركيز المفرط للقُدرة الإقتصادية على المدى الطويل.

هذا الجهد الرامي لجعل الأسواق تعمل بكفاءة أكبر قد يؤدي في الواقع إلى التركيز على الأسواق الخاطئة. وفي ظل الظروف الإقتصادية العالمية السائدة حالياً، ولمنع ظهور الحماية التجارية الصارمة، فإن المنافسة في الكثير من الصناعات - على سبيل المثال في الإلكترونيات والإتصالات والآلات والبتروكيماويات - إنما تنجم بصورة رئيسية عن الشركات العالمية الكبيرة، لا عن الشركات القومية المحلية. ومع ازدياد انتشار عالمية الأسواق التي أخذت طريقها في السنوات الأخيرة، فإن فعالية المنافسة لا تعتمد على مبدأ «العمل الصغير جيد والكبير سيء» - وهو المبدأ الذي عفى عليه الزمن، والذي كان مقبولاً في الماضي. وعوضاً عنه، فإن فعالية المنافسة تتوقف على إنفتاح الأسواق المحلية أمام الواردات.

وبالنتيجة فقد يكون قد آن الأوان للتفكير بجديّة، على حد اقتراح مالكولم بولدريج (Malcolm Baldrige)، في مراجعة ما للتشريع المناهض للتجميع الضخم للرساميل بحيث يمكن السماح بضم الشركات والاستحواذ عليها حتى لو كانت هذه العمليات «قد تنزع إلى» خلق المزيد من التركيز في أسواق قومية بعينها. فقد تؤدي مثل هذه المراجعة إلى تمكين الأسواق من العمل بكفاءة أكبر والأسعار من الإنخفاض وجودة المنتجات من الإرتفاع، نتيجة للقيود الأقل على تطوير المنظمات والمؤسسات الأكبر حجماً القادرة على تحقيق مكاسب كفاءة أكبر من الوحدات (التجارية والصناعية) كبيرة الحجم، حتى لو كانت هذه الوحدات تنتهك حرمة القيود المناهضة للتجميع الضخم للرساميل القائمة من قبل^{١٠}.

وتوضح جميع الأمثلة السابقة موضوعاً مشتركاً واحداً: تستطيع الحكومات في بعض الأحيان أن تأخذ زمام المبادرة على عاتقها - في المجالات القانونية كما في المجالات التنظيمية والإدارية - لتحسين وتوسعة أداء الأسواق، وبالتالي للحد من حدوث أزمات فشل السوق.

دور الحكومة في تحويل أنظمة السيطرة والتحكم إلى الاقتصاديات السوقية

إن أكثر الصيغ تطرفاً من بين الصيغ الخاصة بدور الحكومات في «توسعة وتحسين الأسواق» تظهر في العملية التاريخية الجارية حالياً في التسعينات المتمثلة في تحويل الإقتصادات القائمة على السيطرة اللاسوقية في أوروبا الشرقية وروسيا وأوكرانيا وجمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق الأخرى إلى الأنظمة التي تتخذ السوق قاعدة لها.

والمشاكل الرئيسية في عملية التحويل هي نفس المشاكل الأساسية سواء أكان موقعها هو الإتحاد السوفييتي السابق أو أوروبا الشرقية أو الصين أو أي من الإقتصادات المسيطر عليها مركزياً في العالم الثالث. حقيقة، هناك اختلافات في الظروف التاريخية والارتباطات الثقافية والسوابق المؤسساتية والبنى الأساسية المادية والاجتماعية والسياسية القائمة. ولكن هذه الاختلافات على أهميتها هي أمور عرضية لعمل هو متشابه في الأساس. فالتحول يتوقف على التنفيذ المتزامن أو المعاصر في الأقل، وهو رزمة من ستة عناصر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً فيما بينها ويدعم كل منها الآخر، ولا بد للسياسات الحكومية من أن تلعب دوراً حاسماً فيها جميعاً:

١. الإصلاح النقدي لضمان السيطرة على عرض النقد وعلى الإئتمان.
٢. الرقابة المالية لضمان التوازن في الميزانيات وللحد من تحويل عجز الميزانية إن وجد إلى مسألة نقدية.
٣. إلغاء تحديد الأسعار والأجور لربط الأسعار بالتكاليف والأجور بالإنتاجية.
٤. الخصخصة (التحول إلى القطاع الخاص) والحماية القانونية لحقوق الملكية وكسر احتكار الدولة لإتاحة المنافسة، وكذلك لزيادة حوافز العمال والإدارة بحيث تعكس التغييرات في الأسعار السوقية النسبية.
٥. شبكة أمن اجتماعي لحماية أولئك الذين قد يصبحون عاطلين عن العمل مع استمرار عملية التحويل.
٦. إمكانية تحويل العملات لربط الإقتصاد الذي يجري تحويله بالإقتصاد العالمي وبالمنافسة في الأسواق الدولية.

وتخلق ثلاثة عناصر - هي الأول والثاني (الإصلاح النقدي والرقابة المالية) والخامس (شبكة الأمن الإجتماعي) بيئة اقتصادية كبرى واسعة تمكن آليات الحفز لدى العناصر الثلاثة الباقية لتحريك الموارد نحو الاستخدامات الأكثر فعالية والتي تزيد من النمو. ودور الحكومة هنا دورٌ حاسم ولكنه متناقض: فهو حاسم في أخذ زمام المبادرة في البدء في جميع العناصر، ومتناقض لأن العملية التي تبادر الحكومة للبدء فيها تهدف إلى تقليص دور الحكومة فيما يترتب عليها من خطوات وإزاحة مهامها (أي الحكومة) المفرطة في اتساعها وتقليص حجمها (أي الحكومة أيضاً) لصالح آليات السوق.

ولا يحتمل لأي من العناصر الستة أن يكون فعالاً بدون الدعم المتبادل من هذه العناصر جميعاً. ومن هنا، فإن محاولات إصلاح الإقتصادات اللاسوقية خطوة خطوة لا يحتمل لها إلا التعثر أكثر مما يحتمل لها النجاح.

ولنأخذ، على سبيل المثال، الصلة بين العنصرين الأولين. فالإصلاح النقدي ضروري للحد من المعروض من النقد إلى معدل يتفق مع نمو المخرجات الفعلية. كما أن هذا الإصلاح وسيلة ضرورية لتأمين الوصول إلى الإئتمانات (أي منح القروض) على أساس القدرات الإقتصادية للجهات الممنوحة وما يرتبط بها من أخطار، وليس على أساس ارتباطاتها أو مسوغاتها السياسية. فالمستثمر الكفء الذي لديه الأفكار الجيدة ينبغي أن يكون قادراً على الحصول على الإئتمان الذي لا يتاح لشخص آخر ليس لديه من المميزات الرئيسية سوى عضوية الحزب السياسي الحاكم أو تربطه صلة قرابة بأحد الرسميين الحكوميين.

ويتطلب الإصلاح المالي عملية ميزانية تحدد من الإنفاقات الحكومية إلى مستوى قريب جداً من الدخل الحكومي، وتستبعد أو تحد من المساعدات التي تجري «زيادة على الميزانية» وغيرها من الصفقات التي تربك النظام النقدي، وتوازن الميزانية. وللجوء إلى أشكال الدعم خارج نطاق الميزانية لإخراج مشاريع الدولة المثقلة بالعجز من ورطتها كان اجراءً متبعاً في الإتحاد السوفيتي والصين وغيرها من إقتصادات السيطرة. وينبغي أن يستبعد الإصلاح النقدي والمالي حدوث مثل ذلك. وفي العادة، فإن قيام كل من الإصلاح النقدي والإصلاح المالي بإكمال الواحد منهما للآخر، يمكن أن يتم بسهولة عن طريق الفصل بين وزارة المالية (أو الخزانة) والبنك المركزي أو النظام المصرفي.

ويتطلب العنصر الثالث - الغاء تحديد الأسعار والأجور -، بدوره، فرض القيود النقدية والمالية إذا ما أريد ربط الأسعار والأجور بالتكاليف والإنتاجية، وفي الوقت ذاته تجنب التضخم

العام. إذ ينبغي أن ترتفع أسعار البضائع قليلة العرض أو باهظة التكلفة الإنتاجية بصورة تتناسب مع البضائع الأكثر وفرة والأقل تكلفة. كما أن هذا الإرتفاع في الأسعار، بدوره، يعطي الإشارات والحوافز لزيادة الإنتاج الأكثر فعالية. وبالمثل فإن الأجور التي تدفع مقابل العمل الأكثر إنتاجية والأكثر مهارة ينبغي أن يكون من المتوقع أنها (أي الأجور) سترتفع بما يتناسب مع الأعمال الأخرى الأقل إنتاجية. وينبغي أن يسري مفعول تعادل القيمة بين التكاليف والأسعار هذا الذي يتم إدخاله من جديد في القطاع العام والقطاع الخاص على حدٍ سواء.

وحتى يؤدي إلغاء تحديد الأسعار والأجور دوره في زيادة الإستخدام الكفؤ للموارد، فإنه ينبغي تطبيق العنصر الرابع - الخصخصة والحماية القانونية وكسر إحتكار الدولة لإتاحة المنافسة - في نفس الوقت. وهذا يتطلب مجموعة من القوانين المناسبة واجراءات مناسبة لحسم المنازعات حول معاملات الملكية وحيازاتها، وكذلك التقاضي المرتبط بإدعاءات الملكية المسبقة. كما يتطلب الاختيار بين عدة طرق للتحوّل من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة - وهذه قضية يدور حولها الكثير من الجدل بين صانعي السياسات ورجال الإقتصاد والمحامين والممولين.

وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن إصدار الأسهم في مشاريع الدولة للعمال والإدارة، وفي الوقت نفسه الإحتفاظ ببعض الأسهم للحكومات المحلية والمستثمرين الأجانب (كما يمكن اللجوء إلى إعادة بيع الأسهم مع تحديد فترة زمنية لملكية تلك الأسهم أو حتى بدون تحديد). وتميز هذه الطريقة بالبساطة والوضوح، ويفترض أن سيئاتها تتمثل في عدم العدالة الظاهرة في عملية سيكون بعض حملة الأسهم الجدد فيها خاسرين بينما يحقق البعض الآخر منهم الأرباح، نتيجة، في الحالتين، للظروف التي تحتم فيها وجودهم في السابق في أماكن عمل غير أماكنهم الحالية.

وثمة حالة أخرى من الخصخصة تتمثل في إصدار أسهم للجمهور بعامة على أساس عشوائي بدلاً من تحديد ملكية المشاريع على أساس العمل فيها. ففي هذه الحالة، هناك فرص متكافئة أمام الجميع لإختيار المشاريع الربحية أو الخاسرة من بين مئات بل آلاف المشاريع التي ترعاها الدولة والتي توجد في العادة في اقتصادات السيطرة. فالربح المفاجيء أو غير المتوقع الذي قد ينجم عن هذه العملية العشوائية قد يكون، كما يرى البعض، أكثر عدالة من الربح الناجم مما لو كان صاحب الأسهم قد عمل في الشركة المعينة من قبل.

ولعل أبسط طرق التخصّص هي إرساء العطاء على من يقدم أعلى العروض - تحديد عدد المشاركين أو حتى استبعادهم لو كانوا من غير مواطني الدولة. وهذه الطريقة، التي يجزها فاكلاف كلاوس (Vaclav Klaus)، رجل الإقتصاد (ورئيس الوزراء) التشيكي وغيره، جرى توجيه النقد لها على أساس أن الذين لديهم رأس المال الكبير الكافي لأخذ العطاءات هم تجار السوق السوداء وأعضاء الحزب الشيوعي السابقين.

ومع ذلك، فتمّة طريقة أخرى هي إصدار مستندات عامة تمثل استحقاقات محتملة على أسهم المشاريع التي سيجري تحويلها للقطاع الخاص. وفي هذه الحالة يمكن أن يدعى أصحاب البنوك الأجنبية أو مديرو الصناديق المالية الإستثمارية لتقديم عطاءاتهم لشراء المستندات المذكورة. وعندها يمكن لأفراد الجمهور أن يستبدلوا مستنداتهم بأسهم في الصناديق المالية الإستثمارية التي تروق لهم.

وقد تؤدي كل هذه الطرق إلى خلق سوق لإعادة بيع الأسهم الأصلية أو أسهم الصناديق المالية الإستثمارية. وعلى النقيض من الجدل الدائر حول هذه القضية، لا تتطلب أي من هذه الطرق ان يجري تقييم دقيق لمشاريع الدولة قبل اتمام تحويلها إلى القطاع الخاص. كما لا يقتضي الخيار بين هذه الطرق البديلة إجراء تقييم لأي من مزاياها (على سبيل المثال البساطة وسهولة الفهم والسرعة) أو لأي من مساوئها (على سبيل المثال غياب العدالة التوزيعية وعدم الإنصاف).

وعلى أية حال، مهما تكن طريقة أو طرق التخصّص التي يجري اختيارها - وينصح هنا بتجريب عددٍ منها لأن من الواضح أن ليس هناك أفضلية لأي منها على أي منها - فإن نجاحها يظل مرتبطاً بالعناصر الأخرى فيما أسميناه رزمة عناصر التحول للقطاع الخاص. وما لم تكن المكافآت مرتبطة بملكية الموجودات، وما لم يكن بالإمكان تراكم هذه المكافآت بطريقة قانونية، فإن الحوافز الخاصة بالابتكار وزيادة الإنتاج ستصبح معرضة للعقبات. وتتوقف استجابة العرض الفعالة لإلغاء تحديد الأسعار والأجور على الحوافز المقدمة من الملكية الخاصة وعملية التراكم. وزيادة على ذلك، فالملكية الخاصة ضرورية لقوى السوق حتى تتمكن من تقديم العصا الفعالة والجزرة كذلك. فإذا كانت الملكية بيد الدولة، فإن النظام المفروض من قبل المنافسة السوقية سيكون ضعيفاً إن لم يبلغ بصورة تامة. وعندما تتعرض مشاريع الدولة للخسارة، فإنها في العادة تتجنب أو تتجاهل تهديد الإفلاس الذي ستواجهه المشاريع الخاصة لو جابهت خسائر مماثلة.

وعند التحرك من اقتصادات السيطرة إلى اقتصادات السوق، فإن الملكية الخاصة تلعب دوراً حاسماً عن طريق تقديم بنية الحوافز المطلوبة حتى تؤدي الأسواق دورها بفعالية. وتجنب الاختلافات غير المقبولة اجتماعياً في توزيع الدخل هي مسؤولية الإنفاق العام والسياسات الضريبية في إطار الملكية الخاصة والمنافسة السوقية.

والعنصر الخامس - وهو إقامة نظام أمن اجتماعي كشبكة حماية - هو أيضاً عنصر أساسي لنجاح عملية التحوّل. وبدون هذه الشبكة، قد تؤدي العملية إلى خلق المخاوف من البطالة واسعة الإنتشار والضغط الاجتماعي وعدم الإستقرار السياسي، وبالتالي إعاقة الإنتقال بصورة خطيرة.

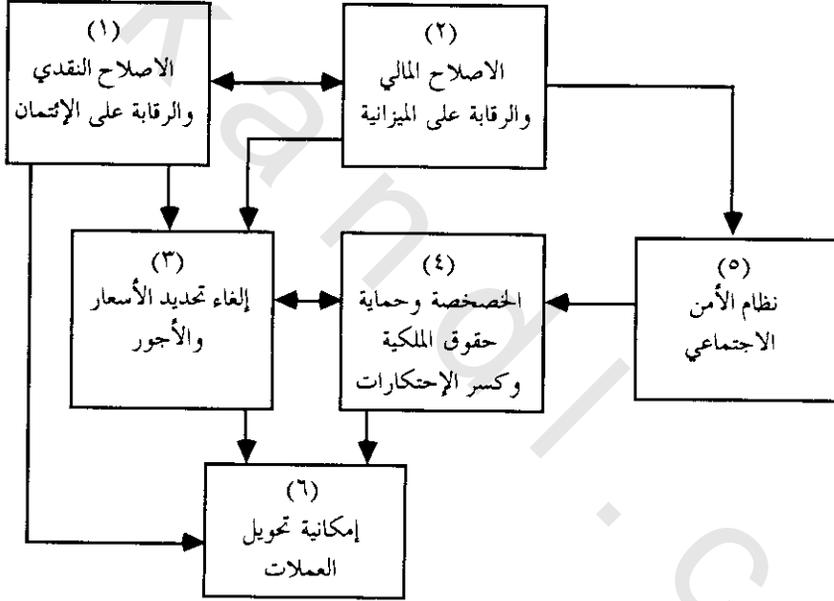
وفي معظم إقتصادات السيطرة، ظلّت الحماية الإجتماعية - ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة - مسؤولية مشاريع الدولة بصورة رئيسية. ومع تقدم التخصص، فإن من المحتمل أن تصبح هذه المسؤوليات إحدى المهام الرئيسية للحكومة، تمويلها الضرائب والدفعات المالية التي تُجسب من عمليات التأمين. وفي المرحلة الأولى للتحوّل، فقد يتوجب على الضرائب أن تتحمّل العبء الأكبر، على الرغم من أن العبء المتزايد على الإقتصاد من قبل شبكة الحماية الإجتماعية من المحتمل أن يكون أقل مما يفترض عادة.

والعنصر الختامي - إمكانية تحويل العملات - ضروري لاستكمال عملية التحوّل عن طريق ربط الأسواق الداخلية وأسعارها وأجورها وإنتاجياتها وتكنولوجياتها مع تلك الخاصة بالأسواق العالمية. وتعطي هذه الرابطة فرصة لعمل التكاليف المقارنة والفوائد المقارنة لصالح إقتصاد الدولة المتحوّل. ومع إمكانية تحويل العملات يمكن للإقتصاد المتحوّل أن يحدد تلك البضائع والخدمات التي يستطيع إنتاجها بتكلفة عالية نسبياً. وكاستجابة لامكانية تحويل العملات، فإن صادرات البضائع ذات التكلفة المنخفضة نسبياً ستزداد وتتسع، شأنها في ذلك شأن الواردات ذات التكلفة العالية نسبياً.

فإذا ما أمكن تطبيق العناصر الأخرى من الرزمة - وخاصة النظام النقدي والمالي والأسعار التي تحددها السوق - بصورة فعّالة، فإن تحويل العملات، مع وجود أسعار عائمة لتحويل العملات الأجنبية، يمكن البدء فيه والإبقاء عليه مع وجود الحد الأدنى من إحتياطي العملات الصعبة، وذلك على النقيض من الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى إحتياطي كبير كشرط مسبق من شروط تحويل العملات.

وقد قمنا بتلخيص التفاعلات وعلاقات الدعم المتبادل بين هذه العناصر الستة في عملية التحول في الشكل رقم ٨-١. وتوضح الخطوط إسهام العنصر الواحد (من العناصر الستة) في فعالية عنصر آخر هو العنصر الذي يشير له رأس السهم. (على سبيل المثال يسهم الإصلاح النقدي والمالي في فعالية إلغاء تحديد الأسعار والأجور).

وباختصار، إن عملية تحويل إقتصادات السيطرة اللاسوقية إلى إقتصادات السوق يمكن فهمها بطريقة أفضل ويمكن تتبعها بطريقة أفضل مما يمكن استنتاجه من الكثير من الجدل السائد في أوساط الرأي العام. فالتحول هو عملية أنظمة تشتمل على العناصر المتفاعلة والتي يدعم الواحد منها الآخر كما وصفناها آنفاً. ويظل دور الحكومة والسياسات العامة دوراً مركزياً في العملية بأكملها. ومما يدعو للسخرية أن المسؤولية الرئيسية في خلق وتوسيع دور السوق، وفي الوقت نفسه إعادة تحديد وتقييد دور الحكومة يقع على عاتق الحكومة ذاتها^{١١}.



شكل رقم ٨-١ عناصر التحول في إقتصادات السيطرة

الدور المحتمل لقوى السوق في تحسين أداء الحكومة

وتماماً كما أن السياسات الحكومية الجديدة والتغييرات التي تطرأ على السياسات الحكومية القديمة قد تساهم في تحسين أداء الأسواق، كذلك قد تسهم العمليات والحوافز

السوقية في تحسين أداء الحكومات - أي اللاسوق. وبعبارة أخرى ، فإن حدوث فشل اللاسوق قد يصبح أقل مما هو عليه لو جرى ضخ بعض عناصر قوى السوق في العمليات الحكومية.

وإحدى المجالات التي تنشأ فيها العديد من خصائص الفشل اللاسوقي في الحكومة هو مشتروات الدفاع - فقد بلغ الإنفاق على مشتروات أنظمة الأسلحة والمعدات الحربية الحالية ما يصل إلى ما يقرب من ٦٥ بليون دولار في عام ١٩٩٢، بما في ذلك تكاليف التطوير والشراء للجيش والبحرية وسلاح الطيران^{١٢}. وغالباً ما تتعرض هذه المشتروات لقسوة تصاعد التكاليف وتقويت الجدول، وفي بعض الأحيان الأداء الفني الناقص في الأنظمة النهائية المُشترَأة. ومصادر الفشل اللاسوقي التي تميّز هذه العملية كثيرة جداً - على سبيل المثال، الحوافز في كل سلاح من الأسلحة الثلاثة وقياداتها للوصول بالميزانية إلى الحد الأقصى بدلاً من الوصول بالتكاليف إلى الحد الأدنى؛ نمط سائد يتمثل في التكاليف المرتفعة والفائضة بالنسبة للعمر الزمني لتطوير وشراء أنظمة معينة؛ ومنح العقود بصورة غير عادلة ووفقاً لدوافع سياسية من خلال مقايضة الأصوات الضمنية أو الصريحة بين الأسلحة الثلاثة ولجان الكونغرس العليمة ببواطن الأمور.

وفي الغالب، تتميز عملية مشتروات الدفاع الخاصة بشراء أنظمة الأسلحة الرئيسية كذلك بخلق الإحتكار الواقعي من قبل شركة منتجة واحدة تمتلك المسؤولية الرئيسية لإنتاج أنظمة أسلحة معينة بعد الإنتهاء من العطاءات الأولية ومراحل التجريب. فلو حازت شركة معينة على مسؤولية إنتاج نظام معين من الطائرات أو الدبابات أو الصواريخ، فإن موقفها الإحتكاري الناجم عن ذلك يميل إلى تخفيف الضغوط عليها لإنتاج ذلك النظام بكفاءة تامة، وقد يستتبع ذلك تجاوز في التكاليف وتقويت في جداول التسليم. وللتخفيف من المشكلة، فقد يحاول المعنيون إدخال نظام المنافسة في سوق لا ينطوي إلا على مصدر احتكاري وحيد.

وفي هذا الصدد يمكن التفكير في طرق علاج، ان لم نقل في حلول، عديدة . وعلى سبيل المثال، حتى بعد منح العقد لمصدر شراء وحيد، فقد يكون من الممكن الإحتفاظ بالمنافسة السوقية في المراحل اللاحقة من عملية الشراء من خلال وسائل عديدة: ضمان توفير المعلومات حول أجهزة النظام (السلاح) ومواصفاته للشركات التي قد تدخل في العطاءات في المستقبل، والسماح بإمكانية قيام المتعهدين الآخرين باستئجار خطوط الإنتاج

التي أقامها المعهد الرئيسي الذي حصل على العقد في البداية، ووضع شروط في العطاء الأولي وفي اجراءات التعاقد لضمان التكاليف والأداء في الإنتاج النهائي^{١٣}.

ومثال آخر على وجود الفرصة لإدخال بعض النظام والحوافز السوقية في النشاطات اللاسوقية في ميدان مختلف جداً عن ميدان الدفاع هو امكانية استخدام السندات داخل نظام التعليم العام. فالمعروف أن التعليم، وخاصة في المرحلتين الابتدائية والثانوية هو مصلحة شبيه عامة، لأن المجتمع يجني فوائد من التعليم الأفضل بجانب الفوائد الخاصة التي يجنيها الأفراد والتي يمكن أن يكون لها دورها في السعر السوقي للتعليم. ومع ذلك، فإنه يجدر الإهتمام في كيف أن المنافسة والتجريب والابتكار والمرونة يمكن أن تعمل على رفع سوية نظام التعليم العام. وأحد الحلول لذلك هو أن تقوم المدارس العامة (الحكومية) التي تقع في نفس المنطقة أو في المناطق الملاصقة بالتنافس على السندات التي يحملها الطلاب وبالتالي فالتحاق هؤلاء الطلاب بها قد يحمل معه مبالغ مالية لتلك المدارس. ومن هنا فإن ميزانية مدرسة ما قد تصبح عرضة للزيادة أو النقصان تبعاً لقدرتها (أي المدرسة) على إجتذاب الطلاب لها وبطبيعة الحال اجتذاب ما يحمله هؤلاء الطلاب من مستندات مالية استجابة لنوعية مناهجها وقدرة هذه المناهج على الإستمالة^{١٤}.

وعلى سبيل المثال ، لو كانت مدرسة ابتدائية أو ثانوية معينة تقدم برامج قوية بصفة خاصة في اللغة الإنجليزية أو العلوم أو الرياضيات الأساسية، ولو أن هذه الميزات قد أدت إلى طلب أعلى للتسجيل في تلك المدرسة، فإن ميزانيتها ستزداد نتيجة للسندات الإضافية التي جلبها الطلاب الجدد الذين سجلوا فيها. وبالتالي فإن المدارس والأنظمة المدرسية سيكون لديها الحوافز للتجريب والابتكار والتنافس في الوقت الذي تظل فيه تعمل في الإطار العام للمدارس الحكومية. وبهذا فإن قدرأ من سيادة المستهلكين سيكون قد جرى إدخاله في مؤسسة من المؤسسات وفي عملية (كالعملية التعليمية) تتسم عادة بقدر كبير من الركود. وسيكون الآباء هم من يحكمون كما هو ظاهر على هذه العملية، محتفظين بعبء مسؤولية نقل أطفالهم بين مجموعة فرعية، في الأقل من المدارس المتنافسة. وياعطاء جرعة من سيادة المستهلكين، فإن نفس نوع الحوافز والنظام اللذين تميز بهما السوق التعليمية في القطاع الخاص سيجرى إدخاله في اللاسوق التعليمية في القطاع العام. أما الرأي المناهض لذلك والقائل بأن المستهلكين - وهم في هذه الحالة أولياء الأمور من الآباء والأمهات - ليسوا على معرفة كافية (بالنظم والمناهج التعليمية) حتى يمارسوا هذه المسؤولية، هذا الرأي المناهض له

بعض المصدقية على المدى القصير ولكن ليس له سوى حسنة أقل على المدى البعيد. وفي الأقل، فإن إجراء تجريب واسع النطاق على نظام سندت الطلاب المذكور يبدو جديراً بالإهتمام.

لقد أكد شارلز شولتز (Charles Schultze) على هذه الطريقة العامة كوسيلة لتحسين أداء الحكومة في كتاب أطلق عليه اسماً ملائماً جداً وهو (The Public Use of Private Interest) ترجمته باللغة العربية هي «الإستخدام العام للمصالح الخاصة»^{١٥}. وكنته هذه الطريقة هو إصلاح، ان لم نقل إحداث انعكاس في إتجاهه، الفرضية المعهودة القائلة إن الإصلاح الإجتماعي والاقتصادي يتطلب تدخل القطاع العام لتحسين عيوب السوق التي يعترف بها الجميع. وعضاً عن ذلك، فإننا نقول إن الإصلاحات الناجعة قد تكمن أحياناً في إدخال عمليات السوق في أسلوب عمل القطاع اللاسوقي أو القطاع الحكومي.

وكما أشار شارلز شولتز بقوله: «نحن ننظر إلى القطاع العام كما لو كان يتدخل في القطاع الخاص وليس العكس بالعكس»^{١٦}. ويمكن تحقيق عدد من المزايا المحتملة من جراء السير في عكس ما يرمي له هذا الميل وأن نجعل العمليات والحوافز الشبيهة بعمليات وحوافز السوق تتدخل في أداء القطاع اللاسوقي، بدلاً من قيام الحكومة بالتدخل في أداء السوق. وإحدى الميزات المحتملة لذلك هي تخفيض الحاجة إلى التدخل التعسفي والإعتداءات البيروقراطية من قبل الحكومة على المجتمع بعامه. وميزة محتملة أخرى من جراء ذلك تكمن في تقليل حاجة الحكومة إلى المعلومات وكذلك إلى الدراسات التحليلية التفصيلية لنسبة التكاليف للفوائد التي كثيراً ما تكون مليئة بالأخطاء والعيوب، من أجل تنظيم تدخلها (أي الحكومة). وأخيراً فإن اتباع منهجية سوقية للإصلاح الحكومي يمكن لها أن تقدم الحوافز للتغييرات التكنولوجية في القطاع الخاص في إتجاهات مرغوبة إجتماعياً في مجالات مثل مراقبة التلوث وتقليل الإختناقات المرورية وتحسين نوعية البيئة^{١٧}.

وهكذا ففي حين أن الطرق غير المباشرة والدائرية لتحقيق الأهداف الإجتماعية قد يكون لديها الكثير مما يمكن الإفادة منه إلا أنها لا تحظى عادة بإهتمام الرأي العام إلا بأقل مما تحظى به التشريعات واللوائح الإدارية. ويرى شارلز شولتز أن السبب في ذلك يعود لكون المشرعين والموظفين الحكوميين لا يفهمون كيفية قيام الأسواق والمنافسة والأسعار بالفعل بتنمية وتشجيع التغيير الكفؤ^{١٨}. وقد نضيف لهذا التفسير وجود المصالح الذاتية في الكثير من الحالات الخاصة بالمشرعين والبيروقراطيين في جعل النشاط اللاسوقي يتخذ شكل التدخل

المباشر المنظم وليس الحوافز غير المباشرة لأن جميع الأعداد الكبيرة من الموظفين من حولهم وكذلك الميزات الكبيرة، والتقدم الشخصي والسياسي والمهني تكمن جميعها في الغالب في الإتجاهات اللاسوقية.

ويقدم شولتز عدداً من الأمثلة لتطبيق هذه المنهجية على سلوك الحكومة - على سبيل المثال دعم التعليم العالي بالسماح للطلاب «بشراء» التعليم أينما يريدون بدلاً من تقديم الدعم المباشر للكليات والجامعات؛ وإصدار سندات الطلاب فرادى لتمكينهم من اختيار برامج تدريب بشري معينة وبرامج زيادة المهارات المعينة بدلاً من تقديم المنح المباشرة لهذه الأغراض للمؤسسات التعليمية والتربوية؛ وتطبيق الضرائب على إطلاق الملوثات الكيماوية والضوضائية بدلاً من تحديد مستويات خاصة من الإطلاقات التلوثية المسموح بها. وفي كل من هذه الحالات، يمكن تقديم عملية شبه سوقية من المحتمل لها أن تشجع التكيف والابتكار في القطاع اللاسوقي وفق خطوط تكون أكثر كفاءة، وفي الوقت ذاته مرغوباً فيها من الناحية الاجتماعية.

وأوضح أنطوني باسكال (Antony Pascal)، في إحدى الدراسات التي أجريت في مؤسسة راند، كيف يمكن إدخال قوى السوق في عمليات الحكومات المحلية من خلال تطبيق رسوم الإنتفاع كبديل جزئي عن الضرائب في بعض الخدمات العامة^{١٩}.

وقد يكون من الممكن مد نطاق هذه المنهجية إلى خلق «هيئة تحقيق قانونية لعملية الخصخصة» كوكالة مستقلة في الحكومة، تناط بها مسؤولية النظر في مهام الحكومة التي يمكن خصخصتها (تحويلها إلى القطاع الخاص) بصورة تدريجية ومفيدة^{٢٠}. ومهمة الهيئة التحقيقية هذه ستكون شبيهة إلى حد ما بما ظلت وكالة التنمية الدولية تحاول إدخاله في نشاطات مساعداتها للدول الأجنبية من خلال «دراسات جدوى الخصخصة». ولن يكون الهدف من مهمة التحقيق القانوني المتعلق بالخصخصة تقديم الأبحاث السوقية المفضلة لأصحاب الرساميل الذين يحتمل قيامهم بالمشاريع المختلفة، بل لتقوم باجراء الدراسات التحليلية الكافية للتكاليف والفوائد المناسبة المرتبطة بخصخصة بعض نشاطات القطاع اللاسوقي حتى يمكن، على ضوءها، إتخاذ قرارات أفضل^{٢١}.

ومن الجدير بالملاحظة أنه يمكن النظر إلى قضية الخصخصة من منظورين مختلفين غير مرتبطين: الأول المنظور المتعلق بالكفاءة النسبية للملكية الخاصة مقابل الملكية العامة

واستخدام الموجودات التي تملكها الحكومة حالياً، والمنظور الثاني يتعلق بالإسهام الذي يمكن أن تقوم به عملية بيع موجودات الحكومة تجاه تخفيض مستوى عجز الميزانية الاتحادية الوارد ذكره في التقارير المختلفة. ومنظور الكفاءة هو المنظور الذي جرى التأكيد عليه في المناقشة السابقة. أما منظور تخفيض العجز فهو ليس مختلفاً فحسب بل مجرد وَهْم إلى حدٍ كبير كذلك - فهو ينطوي ببساطة على تغيير في المدى القصير على كشف موازنة الحكومة (هذا إذا أمكن المحافظة على ذلك) مع القليل من التأثير، إن وُجد، على أسواق الإئتمان لأن التخفيض الذي سيتبع ذلك على ديون الحكومة سيجري تعويضه بزيادة مساوية في الديون الخاصة لتمويل شراء القطاع الخاص لموجودات الحكومة. وقد تبدو فكرة الهيئة التحقيقية للخصخصة كوكالة وكوظيفة داخل الحكومة في الظاهر كما لو كانت فكرة تناقض مع ذاتها. ومع ذلك، فليس من غير الممكن إقامة مثل هذه الوظيفة التقييمية والخاصة باعادة التنظيم في عمليات الحكومة إذا ما أمكن ربط منهجية الحوافز التي نوقشت في مجال الحديث عن «الاستخدام العام للمصلحة الخاصة» بدرجة معقولة من الذكاء التنظيمي. وزيادة على ذلك، فإن فرصة إدخال هذه المنهجية يمكن تحسينها عن طريق فصل «الانتاج» الخاص بنشاط أولى للقطاع العام عن مهمة «التمويل»؛ إذ ربما كان من الممكن تدريجياً خصخصة الجهد الإنتاجي في الوقت الذي تظل مسؤوليات التمويل في البداية تجري من خلال التمويل الضريبي. وتقدم عملية التجريب التي جرت مؤخراً والخاصة بمنح القطاع الخاص عقوداً لبناء وتشغيل السجون وممولة بميزانية متقشفة من القطاع العام، تقدم مثلاً على هذه المنهجية^{٢٢}.

الأنظمة السوقية واللاسوقية: المآزق والمزالق

كما أشرنا سابقاً، فإن الخيار بين الأسواق والحكومات ليس خياراً خالصاً ولكنه يختلف من حيث الدرجة. ومع ذلك فإن الدرجة التي يجري اختيارها لها أهميتها إلى حدٍ كبير من وجهة نظر كل من الأداء الإقتصادي والإجتماعي للنظام الناجم عن ذلك: وكلما كان الخيار المضطرب يجذب السوق، كلما واجه النظام الذي يجري اختياره المزالق والعيوب الخاصة بفشل السوق، وكلما كان الخيار المضطرب يجذب اللاسوق، كلما واجه النظام الناجم عن ذلك المزالق والعيوب الخاصة باللاسوق. ومن وجهة نظر الأداء الإقتصادي الفعال، فإن سجل هذا الأداء يوحي بأن عيوب اللاسوق تفوق كثيراً تلك المرتبطة بفشل السوق. ويكون أداء الأنظمة السوقية، ببساطة وبصورة حاسمة، أفضل من الأنظمة اللاسوقية في كل من

الناحيتين المستقرة (أو السكونية) أو الدينامية وكذلك في كل من الكفاءة التخصيصية على المدى القصير والنمو الإقتصادي على المدى البعيد.

ويرد دعاء الأنظمة اللاسوقية على هذه النتيجة، على أية حال، بالحُجَّة القائلة إن هناك أبعاداً أخرى لأداء النظام - مثل العدالة الإجتماعية والمشاركة العامة والمساءلة - هي في الأقل مساوية في الأهمية من حيث تقييم أداء النظام لكل من بُعدي الكفاءة والنمو. ووفقاً لهذه المعايير، فإن الحجة هذه تقول إن الأنظمة اللاسوقية تنافس الأنظمة السوقية على أسس أكثر ملاءمة بكثير، وذلك من الناحية المطلقة والنسبية كذلك.

ولا أحاول هنا الوصول إلى حل لهذا الاختلاف في وجهتي النظر. إلا أنه يبدو، على أية حال، أنه فيما يتعلق بالحالات الأكثر تطرفاً من خيارات الأنظمة اللاسوقية، فإن الأداء وفق هذه المعايير غير الإقتصادية، يتراوح ما بين أداءٍ محدود جداً إلى أداءٍ سيء. والأساس الذي أنطلق منه لإصدار هذا الحكم هو سجل أكثر خيارات الأنظمة اللاسوقية تطرفاً - وأعني بذلك الإتحاد السوفييتي السابق خلال العقدين اللذين سبقا تفككه في عام ١٩٩٢، وكوريا الشمالية وهما نظامان قوميان تحكهما العمليات والمؤسسات اللاسوقية بصورة صارمة وواسعة النطاق. وعلى سبيل المثال، فمن حيث العدالة الإجتماعية، يتلفظ هذان النظامان بسياسات معلنة حول المجتمع الخالي من الطبقات، بينما الفرق في مستويات المعيشة والامتيازات وسلطة الطبقة الحاكمة مقارنة بمستويات معيشة وامتيازات وسلطة الجماهير في الشؤون العامة في الإتحاد السوفيتي السابق وكوريا الشمالية، هذا الفرق ربما كان يفوق الفجوة ما بين فوربس ٤٠٠ (Forbes 400) والعامل العادي في الولايات المتحدة. أما فيما يتعلق بالعدالة الإجتماعية والتقدم، فقد أظهرت الإحصائيات الخاصة بالصحة والمساكن وطول العمر تردياً يشير الدهشة في أحوال الجماهير في المجتمع السوفييتي بينما حظيت الطبقة الحاكمة بأفضل الرعاية الطبية والصحية المتاحة في أي مكان آخر في العالم^{٢٢}.

واجراء تقييم مقارن فيما يتعلق بالأداء النسبي لكوريا الشمالية والجنوبية أمر أكثر صعوبة لأن الأدلة اللازمة متاحة بصورة أقل مما هي الحال عليه بالنسبة للإتحاد السوفييتي السابق. ومع ذلك، وبصورة عامة، فإن المقارنة بين نظام السوق السائد بصورة غالبية في كوريا الجنوبية والنظام اللاسوقي المركزي بصورة كبيرة جداً في كوريا الشمالية، هذه المقارنة تظهر ملامح مشابهة لتلك المقارنة القائمة على المعلومات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قبل تفككه. فالنمو الاقتصادي والتنمية في الجنوب يفوقان كثيراً جداً مثيلتهما

في الشمال. وزيادة على ذلك، فمن المحتمل أن الظروف فيما يتعلق بالسلطة والامتيازات ومستوى المعيشة الخاصة بالطبقة السياسية والعسكرية الحاكمة في الشمال تفصلهما حتى بشكل أكثر حدة عن جماهير الشعب في كوريا الشمالية مما هي الحال بالنسبة لإتساع التوزيع في الجنوب؛^{٢٤}.

ولا تعني هذه الملاحظات أن طريق الأنظمة السوقية والتوقعات المنتظرة منها هي سهلة ومشقة. فمشكلات هذه الأنظمة هائلة، وإن كانت في الوقت ذاته مختلفة عن مشكلات الأنظمة اللاسوقية.

فالمآزق والمزلق الخاصة بالأنظمة السوقية واللاسوقية هي في الأساس قائمة على أطرها ومؤسساتها السياسية: على المؤسسات الديمقراطية القائمة على التعددية والرأسمالية في حالة الإقتصاد السياسي في الولايات المتحدة، وعلى مؤسسات الأقلية الحاكمة المركزية التي كانت تميز الإتحاد السوفييتي قبل تفككه، ولا زالت تحافظ على مواقعها في الصين.

ويمكن أن يتآكل الأداء الفعال للأنظمة السوقية على نحو خطير بفعل العمليات الديمقراطية التعددية. وينجم التآكل بسبب الحوافز التي تخلقها هذه العمليات لزيادة طغيان القوى اللاسوقية زيادة مضطردة على الأداء الفعال للأسواق. وتنتج هذه الحوافز نتيجة للفصل أو اللاتزاوج بين أولئك الذين يتلقون الفوائد وأولئك الذين يدفعون تكاليف البرامج الحكومية. ومشكلة الذين يحصلون على الفوائد مجاناً وبدون مقابل وهي مشكلة تقليدية تمثل حالة خاصة من حالات مثل هذا اللاتزاوج؛ فالبعض يتلقى الفوائد بغض النظر عما إذا كان هناك أفراد معينون يقومون بدفع التكاليف، وبالتالي فإن الحافز لدى الأفراد للقيام بدفع التكاليف يأخذ في الضعف.

لقد سبق أن ناقشنا الجانبين المختلفين لظاهرة اللاتزاوج: اللاتزاوج الأصغر واللاتزاوج الأكبر. فاللاتزاوج الأكبر يخلق فرصة سياسية وحافز اقتصادي للتوسع في برامج إعادة التوزيع. وفي حين أن اللاتزاوج الأصغر يعني أن الأقلية المنظمة جيداً قد تقوم باستغلال الأغلبية، فإن اللاتزاوج الأكبر يعني أن الأغلبية قد تستغل الأقلية. وفي غياب كبح جماح النفس لدى الأغلبية فإن اللاتزاوج الأكبر يمكن أن يؤدي إلى تآكل المنابع الرئيسية للإستثمار والإبتكار والنمو، إذا ما قام حافز الأغلبية للقيام بإعادة التوزيع باضعاف حافز الأقلية للقيام بالإستثمار والابتكار والتوسع. وهذا لا يعني إنكار الفرضية المضادة القائلة بأن الحد من ثراء الأقلية قد يكون ضرورياً لضمان الإبقاء على الانسجام الإجتماعي الكافي في نظام اقتصادي سياسي تحكمه السوق؛^{٢٥}.

وكما أشرنا من قبل، فإن التوسع الهائل في الإمتيازات وغيرها من البرامج الإجتماعية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية منذ أواسط الستينات هو انعكاس لظاهرة اللاتزاوج هذه. وبسبب هذا التوسع، فلربما كان نصف عدد سكان الولايات المتحدة يعتمدون، جزئياً على الأقل، على المساعدات الفيدرالية بشكل أو بآخر^{٢٦}... وربما تظهر الأرقام المقارنة لأوروبا الغربية نمواً أكثر إثارة لاعتماد نسبة كبيرة من الناس على تحويلات الدخل التي تدفعها الأقلية الأكثر ثراءً.

إن نتيجة مثل هذه الاتجاهات قد تؤدي إلى تآكل الأداء الفعال لأنظمة السوق. فقد تدنّت معدلات النمو الإقتصادي في أوروبا الغربية بصورة عامة ما بين أوائل السبعينات وأوائل الثمانينات قبل أن تستردّ قليلاً من عافيتها في أواخر الثمانينات، في وقت ارتفع فيه انفاق القطاع العام من أقل من ٤٠ بالمئة من إجمالي الناتج القومي لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى ما يقرب من ٥٠ بالمئة في أوائل الثمانينات قبل أن تستقرّ عند ٤٨ بالمئة تقريباً في عام ١٩٨٩. وفي الوقت ذاته، على الرغم من أن الإنتاجية ظلت متخلّفة، إلا أن الأجور الحقيقية في أوروبا الغربية ارتفعت بسرعة أكثر من الثلث عن نظيرتها في الولايات المتحدة. وقد ساهم هذا الارتفاع في الأجور الحقيقية في الارتفاع الحاد للبطالة الأوروبية وما أعقب ذلك من النمو الإقتصادي الأكثر بطئاً. وفي حين ظلت العمالة في أوروبا الغربية بدون تغيير فعلي ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠، فقد ارتفعت البطالة ما بين أربعة أو خمسة بالمئة إلى ١٠ بالمئة في نفس الفترة. وعلى النقيض من ذلك، فقد ازدادت العمالة في الولايات المتحدة بأكثر من ١٨ مليون فرصة عمل^{٢٧}.

وهكذا، تواجه أنظمة السوق التعددية والرأسمالية في الديمقراطيات الغربية المآزق والاضطرابات. والمذنبون الرئيسيون في ذلك هم، أولاً: احتساب الفرصة الزمنية الأخيرة المتاحة أمام الموظفين المنتخبين، الناجم عن ضغوط الفترة الزمنية القصيرة نسبياً ما بين الحملات الانتخابية، وثانياً: اللاتزاوج بين أولئك المنتفعين من البرامج اللاسوقية والذين يقومون بدفع تكاليفها. وبالنتيجة، فقد تجري إقامة مثل هذه البرامج أو التوسع فيها حتى لو كانت غير كفؤة بالمفهوم الاقتصادي المصغر (على سبيل المثال، التعريفات وأوجه دعم الأسعار الزراعية وحصص الاستيراد وغيرها من القيود)، وكذلك لو كانت (تلك البرامج) غير عادلة من حيث منح مكاسب خاصة وامتيازات للجماعات المؤثرة سياسياً، في الوقت الذي تفرض فيه تكاليف أكبر على الجماعات الأقل تأثيراً من الناحية السياسية. وقد يجري

التوسع في برامج أخرى إلى الحد الذي أصبح عنده أقل كفاءةً بالمفهوم الدينامي (على سبيل المثال، البرامج الممنوحة كامتيازات) وذلك عن طريق القضاء على الحوافز التي يعتمد عليها النمو الإقتصادي طويل المدى.

ومع ذلك، يظل هناك فرصة محتملة، على الرغم من أنها فرصة غير كاملة ولا يُعتدُّ بها، للقضاء على هذه العيوب أو التخفيف منها على الأقل، من خلال العملية الديمقراطية. وتسمح هذه العملية لكل من الخصوم والضحايا الذين غالباً ما يكونوا الناجحين ودافعي الضرائب بتعبئة مصالحهم المتفرقة لكي يُحدِّثوا اتجاهاً معاكساً في سير السياسات والبرامج التي قد تكون قد أخطأت بسبب الإفراط في التوسع أو سوء الإدارة. وهكذا فإن السوق السياسية تقدم امكانية إحداث اتجاه معاكس لرفع الغشاوة والتشوهات عن العملية السياسية ذاتها. ومن المؤكد أن مثل هذا كان يجري عند حدوث اتجاه معاكس في السياسات التي انطوى عليها انتخاب رونالد ريغان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ومرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ في الولايات المتحدة، وكذلك في التفويض الذي منح لحزب المحافظين في المملكة المتحدة في عام ١٩٧٩، ومرة أخرى، ولو بأغلبية ضئيلة، في عام ١٩٩٢. ونجحت العملية ذاتها كذلك على مستوى الولاية وليس على المستوى القومي، في اقرار التشريعات التي اقترحها المواطنون في كاليفورنيا وماساشوستس وغيرهما من الولايات والتي أدت إلى تراجع مستوى ضريبة العقارات ووضع حدٍ أقصى لزيادة تلك الضرائب فيما بعد.

أما المآزق والمزلق في الأنظمة اللاسوقية والتي ترتبط بأنظمة حكم الأقليات المسيطرة مركزياً فيها فهي أكبر بكثير جداً من تلك التي تعيق الأنظمة السوقية. وتنجم هذه المآزق عن التناقضات الجدلية الأساسية الخاصة بالأنظمة اللاسوقية والمتأصلة فيها. ففي هذه الأنظمة فإن المآزق ينجم عن الصراع بين المتطلبات السياسية للسيطرة المركزية والمتطلبات الإقتصادية التي تقتضيها اللامركزية والمنافسة والتجريب والإبتكار التي تُشتق مباشرة من التعقيدات والتنوع والتعدد المتزايد للفرص في الإقتصادات الحديثة. والتكنولوجيا الحديثة تولي الأهمية الأولى لاكتساب وتحليل وتفسير ثروة المعلومات المتاحة الخاصة بطرق الإنتاج البديلة، والمنتجات والخدمات الجديدة، وأنظمة التوزيع البديلة، والفرص البديلة لاستخدام وتوفير الموارد والفرص التي لا تعد ولا تحصى، إن لم نقل اللامتناهية، المتاحة في ظل هذه الظروف التكنولوجية القائمة على التجربة والخطأ. وتقدم الأسواق والأسعار المتولدة عنها مصادر

غزيرة ومتجددة على الدوام للمعلومات الاقتصادية، وهي المعلومات التي تكتّمها أو تحاشاها وتحذّر منها الأنظمة اللاسوقية الخاضعة للسيطرة المركزية.

وهناك سبب منطقي، وتجريبي كذلك، للرأي القائل إن صنع القرار اللامركزي السوقي يستطيع أن يلبي حاجة التحديات والفرص التي تضعها التكنولوجيا الجديدة بصورة أكثر فعالية مما يستطيعه صنع القرار المركزي اللاسوقي. فالاقتصاد السياسي لأنظمة سيطرة الأقلية يركّز على صنع القرارات، ويجعلها مركزية، في الثالث المؤسساتي المألوف الذي يميّز هذه الأنظمة عن غيرها - أي الحزب الواحد المسيطر وجهاز أمن الدولة والجيش. ومن الناحية العملية، والنظرية كذلك، فإن «الحكومة» الرسمية تعمل كوكيل إداري نيابة عن مؤسسات النخبة التي تمثل الدرع الواقعي للسلطة السياسية المركزية. والتوتر الناجم عن ذلك هو توتر أساسي: فمن ناحية هناك التركيز والمركزية في السلطة اللازمان لضمان السيطرة السياسية، ومن ناحية أخرى هناك توزيع اتخاذ القرارات اللازم للكفاءة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي.

ونتيجة هذا التوتر تبدو ظاهرة في أداء معظم الإقتصادات اللاسوقية المخططة مركزياً في العقود الأخيرة. فقد ظلت هذه الإقتصادات مصابة بمعدلات متدنية للنمو ونسب عالية لرأس مال تكلفة الإنتاج ومعامل إنتاجية متدني ومستويات صحية ومعدلات أعمار ومستويات استهلاك هابطة أو تكاد تكون راكدة. والصين لا تعدو كونها إستثناء نادراً لهذا النمط من الأداء في الأنظمة اللاسوقية. فتجربتها (أي الصين) في مجال «الإشترابية السوقية» وصنع القرار اللامركزي، عن طريق استخدام الأسعار كدليل جزئي في الأقل لتوسيع مدى اتخاذ القرارات التخصيضية، هذه التجربة لاقت نجاحاً متوسط الحال في الأقل. وما علينا سوى الإنتظار لنرى فيما إذا كان من الممكن للحزب الشيوعي (الصيني) الحصول على مزيج دائم وفعال من الشرعية مع وجود السيطرة إذا ما تم زرع عناصر هامة من عناصر النظام السوقي في جسد نظام لاسوقي الجوهري من حيث أساسه وعقيدته. زد على ذلك، أن هناك إحساساً بأن تعبير الإشترابية السوقية هو جمع بين تعبيرين متناقضين. فمن ناحية فإن الإشترابية تقوم في الأساس على مبدأ الملكية الجماعية وعلى المنفعة المشتركة كذلك، لوسائل الإنتاج، في حين تقوم السوق في الأساس على المبدأ القائل إن الملكية والمنفعة تخضعان للمنافسة والأسعار وحقوق الملكية ومبدأ التراكمية.

وباختصار، فإن أنظمة الأقليات اللاسوقية تواجه اضطرابات وتناقضات جدلية من

النواحي السياسية والعقائدية والتكنولوجية والإقتصادية، وهذا ما يفسر هلاك هذه الأنظمة في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفييتي وعدم التأكد من بقائها في الصين وكوريا الشمالية، والتأييد المتضائل لها في العالم الثالث. فهذه الأنظمة تعوق - بحكم التركيز المطلق للسلطة السياسية في أيديها - استخدام العلاج المحتمل المتاح أمام الديمقراطية الرأسمالية والتعددية من خلال العملية السياسية الأكثر انفتاحاً والأكثر منافسة. فهذه العملية تقدم كلاً من العلاج المحتمل والحلّ الإجتماعي للمأزق. وفي غياب هذه العملية، فإن سلطات التخطيط المركزي في الأنظمة اللاسوقية تنزع إلى أن تصبح أسيرة لإلتزاماتها وتصريحاتها، كما أن التصحيحات التي تجريها في منتصف الطريق تواجه العقبات والمعوقات. ولذلك فإن مثل هذه الأنظمة عرضة للركود والتردي من ناحية، أو التغير الإجتماعي المتفجر من ناحية أخرى، ذلك لأن بنيتها تعوق الحوار والتجريب والإصلاح المتدرج. وتقدم الأحداث التاريخية التي جرت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفييتي السابق أمثلة صارخة على الخط الخاطيء الذي سارت فيه هذه الأنظمة.

Notes

1. Viner (1960).
2. Xinhua (1985).
3. See Weitzman (1984).
4. *Ibid.*, 142–145.
5. See the *New England Journal of Medicine* (1985, 749–751).
6. See Sze (1985, 1ff), and Federal Reserve System (1990).
7. *Ibid.*
8. *Ibid.*, 6ff.
9. *Ibid.*, 7ff.
10. See Baldrige (1985).
11. For a more complete exposition, see Wolf (1991).
12. Department of Commerce (1991).
13. See Baumol, Panzar, and Willig (1982); Palfry and Romer (1983); and Rogerson (1992).
14. For a recent exposition of this device, see Chubb and Moe (1986). The voucher proposal also has received support from the 1986 report of the Carnegie Forum on Education and the Economy.
15. Schultze (1977).
16. *Ibid.*, 13.
17. *Ibid.*, 19–25.
18. *Ibid.*, 78.
19. Pascal et al. (1984).
20. This idea was suggested by Timothy Wolf in a memorandum

to the author, and it is also implicit in Savas (1982).

21. The Office of Management and Budget sometimes performs part of this role in connection with preparation of the federal budget. The function is also implicit in the idea of periodic zero-based budgeting for government activities outside of government. Mexico's Office for Privatization of State-Owned Enterprise performs this function, as well as implementing its results. See Rogozinski (1992). For an account of privatization and related efforts at state and local levels in the United States, see Osborne and Gaebler (1992).

22. This type of separation between "production" and "funding" arises in the framework developed by Randy Ross (1988) for analyzing the roles and missions of government and the private sector.

23. See Voslensky (1984, 178-241), Feshbach (1982), Feshbach and Davis (1980), and Bernstam (1987).

24. See Wolf et al. (1985).

25. See Viner (1960). As Viner points out (p. 68), "No modern people will have zeal for the free market unless it operates in a setting of 'distributive justice' with which they are tolerably content."

26. See Feldstein (1980).

27. See Wolf (1985), and OECD (1992).